الجمهورية التونسية
محكمة المحاسبات

الدائرة الجهوية بسوسة

تقرير الرقابة المالية على بلدية سيدي بوعلي

(تصرف سنة 2018)

تقديم البلدية

أحدثت بلدية سيدي بوعلي بمقتضى الأمر عدد 222 لسنة 1969 المؤرخ في 01 جويلية 1969 وتبلغ مساحتها 22.9 كم^2 كما يبلغ عدد سكانها 20.000 ساكنا باعتبار عملية التوسع التي شهدتها البلدية خلال سنة 2017 بضم ست عمادات للمنطقة البلدية . وتقع البلدية على الشريط الساحلي للجمهورية التونسية.

وأشرف على تسيير البلدية خلال الفترة المعنية بالرقابة نيابة خصوصية تتركب من 7 أعضاء بمقتضى الأمر الحكومي عدد 681 لسنة 2015 المؤرخ في 10 أوت 2015 المتعلق بتسمية نيابات خصوصية ببعض البلديات بتراب الجمهورية التونسية (سيدي بوعلي).
وعلى إثر الانتخابات البلدية لسنة 2018 تمّ تنصيب المجلس البلدي المنتخب بتاريخ 02 جويلية 2018 والمتكون من 18 عضوا.

ويضم الهيكل التنظيمي للبلدية إضافة إلى الكتابة العامة إدارتين فرعيتين: الإدارة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية وتضم مصلحة المالية والصفقات ومصلحة الشؤون الإدارية ومصلحة الاداءات والاستخلاصات وتنمية الموارد ومصلحة الشؤون القانونية والعقارية والنزاعات, الإدارة الفرعية الفنية وتضم المصلحة الفنية ومصلحة النظافة. ويتوفر لدى البلدية 35 عونا صرفت البلدية لهم أجورا بقيمة 574,250 أ.د سنة 2018.

وقد بلغ معدّل الموارد السنوية خلال الفترة 2016-2018 ماقيمته 2.017 أ.د في حين بلغ معدّل النفقات السنوية خلال نفس الفترة 1.446 أ.د.

طبيعة المهمة

عملا بإذني المهمة عدد 505 وعدد 513 بتاريخ 18 نوفمبر 2019، وفي إطار تنفيذ الاتفاقيّة المبرمة بين الجمهوريّة التونسيّة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة تولت الدائرة النظر في الوضعيّة الماليّة للبلديّة بعنوان سنة 2018 للتأكّد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة

البيانات المضمّنة به. كما أولت الدّائرة اهتمامها لمجهود البلديّة من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية والبيانات المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

خلافا لأحكام الفصل 13 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة والذي يقضي بعرض مشروع ميزانية الجماعة المحلية على أنظار المجلس البلدي وجوبا خلال الدورة العادية الثالثة، لم يتمّ عرض مشروع ميزانية البلدية لسنة 2018 على مداولة مجلس النيابة الخصوصية إلاّ في 16 ديسمبر 2017 ضمن الدورة الاستثنائية الخامسة لسنة 2017 . وتولّت سلطة الإشراف المصادقة عليه بتاريخ 29 ديسمبر 2017.

وعملا بمقتضيات الفصلين 33 و34 من القانون سالف الذكر، تم عرض الحساب المالي لسنة 2018 على المجلس البلدي لبلدية سيدي بوعلي في الدورة العادية الثانية لسنة 2019 والمنعقدة بتاريخ 31 ماي 2019 قبل أن يتم عرض القرار المتعلق بغلق ميزانية البلدية على سلطة الاشراف التي صادقت عليه بتاريخ 02 جويلية 2019.

وتم إيداع الحساب المالي لبلدية سيدي بوعلي لدى دائرة المحاسبات بتاريخ 19 جويلية 2018.

خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الاستخلاص وباعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنّه يمكن التأكيد بدرجة معقولة وحسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانية الجماعات المحلية على أنّ حسابات بلدية سيدي بوعلي لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على صدق النتيجة المحاسبية وعلى صحة العمليات المنجزة قبضا وصرفا بعنوان ميزانية سنة 2018.

ملخص الحساب المالي لسنة 2018 (بالدينار)

العنوان	الصنف	مبلغ المقابيض	مبلغ المصاريف
العنوان الأول		**1 494 343**	
1	المعاليم على العقارات و الأنشطة	286 215	
2	مداخيل اشغال الملك العمومي البلدي و استلزام المرافق العمومية فيه	208 993	
3	معاليم الموجبات و الرخص الادارية ومعاليم في مقابل اسداء خدمات	351 955	
4	المداخيل الجبا ئية الاعتيادية الاخرى	12 010	
5	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	74 846	
6	المداخيل المالية الاعتيادية	560 324	
العنوان الثاني		**569 210**	
7	منح التجهيز	239 685	
8	مدخرات وموارد مختلفة	292 399	
9	موارد الاقتراض الداخلي	33 817	
12	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	3 308	
العنوان الأول			**1 186 807**
1	التأجير العمومي		574 250
2	وسائل المصالح		488 713
3	التدخل العمومي		61 779
4	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة		0
5	فوائد الدين المحلي		62 065
العنوان الثاني			**206 195**
6	الإستثمارات المباشرة		100 279
8	نفقات التنمية الطارئة و غير الموزعة		0
10	تسديدأصل الدين		105 915
11	النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة		0
المجموع		**2 063 553**	**1 393 002**
الفائض			**670 552**

تحليل موارد بلدية سيدي بوعلي ونفقاتها

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2018

أسفر تنفيذ ميزانية بلدية سيدي بوعلي بعنوان تصرف سنة 2018 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 670,5 أ.د تمّ تحويله إلى المال الاحتياطي في حدود 667 أ.د أما الباقي الذي يمثّل الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع الممولة بواسطة الإعتمادات المحالة وقيمته 3 أ.د فقد تمّ تحويله إلى المال الانتقالي.

ومن أهمّ ما تبرزه النتائج العامة أنّ الفوائض الجملية للمقابيض على المصاريف سجلت خلال سنة 2018 انخفاضا طفيفا بقيمة تساوي 13 أ.د مقارنة بسنة 2016 وبمعدّل سنوي سلبي خلال الفترة 2016-2018 نسبته 1 %.

وسجلت فوائض المقابيض على المصاريف بالنسبة للعنوان الأول خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 تراجعا بقيمة 126 أ.د وبمعدّل سنوي يساوي 36 % خلال الفترة نفسها.

وعرفت جملة موارد البلدية بعنوان سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 تطورا بقيمة 92 أ.د وبنسبة معدّلها 2,3 % خلال الفترة 2016-2018. ويعود ذلك أساسا الى تراجع موارد العنوان الثاني حيث شهدت هذه الأخيرة انخفاضا بقيمة 346 أ.د وبمعدّل سنوي سلبي خلال نفس الفترة يساوي 21%.

أما نفقات الميزانية، ورغم تراجع نفقات العنوان الثاني فقد عرفت تطورا بقيمة 105,8 أ.د خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 ويعود ذلك إلى التطور الذي شهدته مصاريف العنوان الأول خلال هذه الفترة. ففي حين تطورت نفقات العنوان الأول خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 بما قيمته 287 أ.د وبمعدل تطور سنوي يساوي حوالي 15% خلال الفترة 2016-2018 فقد تراجعت نفقات العنوان الثاني خلال نفس الفترة بما قيمته 181 أ.د وبمعدل سنوي سلبي يساوي 27 % خلال الفترة نفسها.

تحليل الموارد

بلغت جملة موارد بلدية سيدي بوعلي خلال سنة 2018 مجموع 2.063 أ.د (مقابل 1.970 أ.د سنة 2016) منها 1.494 أ.د موارد العنوان الأول و569 أ.د موارد العنوان الثاني. وبلغت المقابيض المنجزة خارج الميزانية 1.204 أ.د.

1. موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2018 ما جملته 1.494 أ.د موزعة بين المداخيل الجبائية الاعتيادية في حدود 859 أ.د والمداخيل غير الجبائية الاعتيادية في حدود 635 أ.د وهو ما يمثل تباعا 57,5 % و42,5 % مسجلة تطورا نسبته 19 % خلال الفترة 2016-2018.

وتتأتّى المداخيل الجبائية الاعتيادية أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة ومداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ومداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات.

وتمثل معاليم الموجبات و الرخص الادارية ومعاليم في مقابل اسداء خدمات أهمّ عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية وتضاهي حصتها 23,55 % من موارد العنوان الأول.

وتعتبر معاليم الموجبات و الرخص الادارية ومعاليم في مقابل اسداء خدمات ثاني أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 352 أ.د في سنة 2018 أي ما يمثل 41 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية منها 199 أ.د بعنوان المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي أي ما يمثل 23,2 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية.

وتمثل المداخيل بعنوان المعاليم على العقارات والأنشطة ثالث أهم مورد حيث تم تحصيل 286 أ.د في سنة 2018 أي ما يمثل 19 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية تتوزع بين المعاليم الموظفة على العقارات في حدود 23,4 % و76,6 % بعنوان المعاليم الموظفة على الأنشطة.

وبلغت المعاليم الموظفة على الأنشطة ما قيمته 219 أ.د في سنة 2018 منها 170 أ.د بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أي ما يمثل 59,4 % من جملة المعاليم على العقارات والأنشطة و19,8 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية.

وبلغت المداخيل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية 66,8 أ.د أي ما نسبته 7,8% من المداخيل الجبائية الاعتيادية المحققة خلال السنة المعنية، في حين ناهزت تثقيلات سنة 2018 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 112 أ.د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية (94 أ.د) والمعلوم على الأراضي غير المبنية (18 أ.د).

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 366 أ.د في نهاية السنة المالية 2017، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها سنة 2018 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى 479 أ.د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية بقيمة 390 أ.د و بنسبة 81 % والمعلوم على الأراضي غير المبنية بقيمة 88 أ.د و بنسبة 19 % تم استخلاص 49 أ.د منها بعنوان المعلوم على العقارات المبنية و16 أ.د بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية أي بنسب استخلاص لم تتجاوز على التوالي 12,7 % و19 % من مجموع المبالغ الواجب استخلاصها.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2018 ما قيمته 635 أ.د توزعت بين مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية بقيمة 75 أ.د والمداخيل المالية الاعتيادية بقيمة 560 أ.د المتأتية أساسا وبنسبة 91 % من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية.

و على مستوى العنوان الأول، تعتبر المداخيل المالية الاعتيادية أهم مورد بالنسبة للبلدية بنسبة قدرها 37,5%.

ورغم تراجع مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية ب 10,4% بين 2016 و2018 فقد شهدت المداخيل غير الجبائية الاعتيادية ارتفاعا بقيمة 152 أ.د أي بنسبة 14,75 % مردّه ارتفاع المداخيل المالية الاعتيادية بقيمة 171 أ.د.

وتتأتى المداخيل المالية الاعتيادية خلال سنة 2018 أساسا من المناب من المال المشترك وذلك بنسبة ناهزت 96,7%. وبلغت تثقيلات سنة 2018 بعنوان المداخيل المالية الاعتيادية ما جملته 389 أ.د منها 376 أ.د بعنوان المناب من المال المشترك تم استخلاصها بنسبة 100 %.

2. موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني سنة 2018 ما جملته 569 أ.د مسجّلة تراجعا بقيمة 346 أ.د مقارنة بسنة 2016 وبمعدّل سنوي سلبي يساوي 21 % خلال الفترة 2016-2018. ويعزى هذا التراجع بصفة شبه كلية إلى تقلص الموارد الذاتية المخصصة للتنمية.

وتأتت هذه الموارد سنة 2018 من الموارد الذاتية والمخصصة للتنمية بقيمة 532 أ.د وبنسبة 93,5 % وموارد الاقتراض بقيمة 33 أ.د وبنسبة 5,9% والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة بقيمة 3 أ.د وبنسبة 0,6 %.

تحليل النفقات

بلغت جملة نفقات بلدية سيدي بوعلي خلال سنة 2018 مجموع 1.393 أ.د وهي تتكون في حدود 85,2 % من نفقات العنوان الأول و14,8 % من نفقات العنوان الثاني.

وبلغت مصاريف العنوان الأول في سنة 2018 ما جملته 1.186 أ.د مسجلة تطورا بنسبة 14,8 % خلال الفترة 2016-2018. وتتوزع على نفقات التصرف بمبلغ 1.124 أ.د وبنسبة 94,7% وفوائد الدين فيما تبقى. واستأثرت نفقات التأجير العمومي و وسائل المصالح بنسبة 48,4 % و41 % تباعا من مجموع نفقات العنوان الأول.

ومثلّت فواضل اعتمادات التأجير العمومي غير المستهلكة نسبة 9,8 % من جملة الاعتمادات النهائية المرصودة بمبلغ 637.أ.د.

وتراجعت نفقات العنوان الثاني إلى 206 أ.د سنة 2018 مسجلة تطورا سلبيا نسبته 27 % خلال الفترة 2016-2018. واستأثرت نفقات الاستثمارات المباشرة بنسبة 48,6 % منها، في حين بلغت النفقات بعنوان تسديد أقساط الديون نسبة 51,4 % من نفقات هذا العنوان.

يذكر أن المصاريف المأمور بها بالنسبة للاستثمارات المباشرة بلغت خلال نفس السنة 100أ.د وهو ما يمثل 20% فقط من الاعتمادات المرسمة علما وأن هذه الأخيرة شهدت سنة 2018 تنقيحا بالزيادة بقيمة 119 أ.د.

وتمثل مشاريع إحداث وتوسعة وتهيئة البنايات الإدارية أكبر الإعتمادات غير المستعملة بقيمة 256 أ.د وهو ما يمثل 51,6% من الإعتمادات النهائية للإستثمارات المباشرة. وأفادت البلدية بأن هذه الاعتمادات تعلقت

بالاستثمارات المخصصة لمشروع تهيئة المستودع البلدي الذي عرفا تعثرا في الانجاز من خلال الإعلان عن طلب عروض غير مثمر في ثلاث مناسبات وفسخ الصفقة التي تم عقدها سنة 2018 لعدم إيفاء المقاولة بالتزاماتها التعاقدية.

وتعدّ نفقات إقتناء معدات وتجهيزات من أهمّ الاستثمارات التي أنجزتها البلدية بنسبة ناهزت 77,4 %.

القدرات المالية

سجل مؤشر الاستقلالية المالية (موارد العنوان الأول-المناب من المال المشترك/موارد العنوان الأول) ببلدية سيدي بوعلي تراجعا حيث بلغ نسبة 64,4 % خلال سنة 2018 مقابل نسبة 62,8 % سنة 2016. وحسب المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية فإنّ مؤشر الاستقلالية المالية للبلدية لم يتجاوز المعيار المرجعي (>70 %) المعتمد من قبل الصندوق.

في المقابل تطور مؤشر هامش التصرف (مصاريف العنوان الأول - نفقات التأجير/مصاريف العنوان الأول) ببلدية سيدي بوعلي سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 حيث بلغ نسبة 51,6 % مقابل 43,3 % وذلك على الرغم من التراجع الحاصل سنة 2018 مقارنة ب2017 (63,3%). ويبقى هذا المؤشر سنة 2018 دون المعيار المرجعي (<55 %) المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

وبخصوص مؤشر مجهود الإدخار لبلدية سيدي بوعلي والمتمثل في قيمة الإدخار الخام (فواضل العنوان الأول + المال الاحتياطي من العنوان الأول 80 % للسنة السابقة + المال الاحتياطي من العنوان الأول 20 % للسنة قبل السابقة) مقارنة بموارد العنوان الأول فقد بلغ نسبة 23,6 % أي أعلى من المعيار المرجعي المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (>20 %).

حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

أولا:الرقابة على تحصيل الموارد البلدية

1. تقييم الانجازات مقارنة بالتقديرات

طبقا للمعيار المرجعي المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (>95%) تمكنت البلدية من ضبط تقديراتها بالنسبة للسنة المالية 2018 حيث بلغت نسبة الإنجاز **106%** من مجموع موارد الميزانية كما بيّنته المقارنة بين المقدّر (دون اعتبار التنقيحات) والمنجز في مستوى الموارد.

ورغم تحقيق نسبة 99,6 % من تقديرات العنوان الأول فإن نسبة الإنجازات على مستوى العنوان الثاني لم تكن بالدقة المطلوبة على إعتبار بلوغ نسبة إنجاز تقدر ب127,6%.

ويبين الجدول الموالي نسبة انجاز تقديرات العنوانين الأول والثاني من قبل البلدية خلال سنة 2018.

البيان	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز
مجموع موارد العنوان الأول (أ.د)	1500000	1494343	99,6%
المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	254000	286215	112,7%
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	206000	208992	101,5%
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	282000	351954	124,8%
مداخيل جبائية اعتيادية أخرى	12000	12010	100,1%
مداخيل الملك البلدي	86000	74845	87,0%
المداخيل المالية الاعتيادية	660000	560324	84,9%
مجموع موارد العنوان الثاني (أ.د)	446000	569210	127,6%
الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية	446000	532084	119,3%
موارد الاقتراض	0	33817	0%
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	0	3308	0%

2. إعداد جداول التحصيل

تبيّن من خلال فحص جداول التحصيل أنّها تتضمّن البيانات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تحصيل المعاليم المثقلة، غير أنّه لوحظ عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2018 حيث تضمّن 3.596 مسكنا بمبلغ جملي قدره 115 أ.د بينما يبلغ عدد المساكن المحصاة خلال عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما قدره 5.691 مسكنا باعتبار مناطق التوسع وبالتالي فإنّ 37 % من عدد المساكن المبنية بالمنطقة البلدية لم يتمّ تضمينها بجدول التحصيل المعني مما ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة تمّ تقديره بمبلغ 70 أ.د. أمّا فيما يتعلق بجدول تحصيل معاليم العقارات غير المبنية فيتضمن 593 فصلا بقيمة 14.377 أ.د.

كما اتضح استخلاص مبلغ قدره 16,170 أ.د بعنوان سنة 2018 يخص 220 عقارا مبنيا وغير مبنيا بأذون استخلاص وقتية تمّ تضمينها بجداول تحصيل سنة 2019، وهو ما يؤكد عدم شمولية جداول التحصيل الخاصة بسنة 2018.

وبينما تفيد المعطيات المتوفّرة بالسجل الوطني للمؤسسات لسنة 2018 أنّ المنطقة البلدية تضمّ 1.055 مؤسسة، اتضح أنّ جدول مراقبة تحصيل الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية لنفس السنة لا يتضمن سوى 419 مؤسسة أي ما يمثل نسبة 40 % من جملة المؤسسات الواردة بالسجل المذكور بقيمة إجمالية قدرها 56,653 أ.د.

كما تبيّن عدم قيام المصلحة المكلّفة بالأداءات بعمليات إحصاء تكميلية للمؤسسات قصد تحيين جدول المراقبة.

ولم تحرص البلدية على الحصول على القائمات التفصيلية الشهرية لعمليات التحويل الرّاجعة بالنظر لها بعنوان المعلوم على المؤسّسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من القباضات المالية، وقد حالت هذه الوضعية دون إجراء المقارنة بين قيمة المعلوم المضمنة بجدول المراقبة والمبالغ المستخلصة قصد تحديد الحالات التي تستوجب استخلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب مثلما يقتضيه التشريع الجاري به العمل.

3. تثقيل جداول التحصيل

لوحظ تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية، وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأول والفصل 30 من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة انجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة، حيث تم تثقيل جدولي المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية بتأخير بلغ 117 يوما. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجداول	تاريخ الإحالة من البلدية إلى القابض	تاريخ الإحالة من القابض إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ تثقيل جدول التحصيل	التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي من كل سنة (باليوم)
جدول المعلوم على العقارات المبنية	2018/01/21	2018/04/06	2018/04/27	117
جدول المعلوم على الأراضي غير المبنية	2018/01/21	2018/04/06	2018/04/27	117

4. استخلاص المعاليم

مع اعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 407 أ.د في موفّى سنة 2017، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة إلى ما قدره 739 أ.د في سنة 2018. وتمّ استخلاص 109 أ.د أي ما نسبته 38,7 % (مقابل 37,4 % سنة 2017 و37,9 % سنة 2016).

وبلغت تثقيلات سنة 2018 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 112 أ.د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 94 أ.د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 18 أ.د.

أما نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية فقد بلغت 19 % (10% خلال سنة 2017)، في حين بلغت نسبة استخلاص المعلوم على الأراضي غير المبنية 20 % (مقابل 11,4 % سنة 2017).

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلى ما جملته 271,8 أ.د، تمّ استخلاص 74,8 أ.د منها أي بنسبة 27,5 % (مقابل نسبة 26,7 % سنة 2017).

وقد تبيّن من خلال المعاينة الميدانية للقباضة البلدية بسيدي بوعلي أنها تعتمد على منظومة إعلامية تساعدها على تثقيل ومتابعة استخلاص الموارد والمعاليم الراجعة لها بالنظر.

5. إجراءات الاستخلاص

وبلغت بقايا الإستخلاص مستويات مرتفعة حيث بلغت بالنسبة لمداخيل كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري 128 أ.د. أما بالنسبة للمعاليم على العقارات المبنية و المعاليم على العقارات غير المبنية مقابل 340 أ.د و 72 أ.د تباعا.

وحيث تنصّ الفقرة الأولى من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولّى المحاسب العمومي المكلف بالاستخلاص حال تعهده بالدين تبليغ إعلام للمدين يتضمّن دعوته لخلاص جملة المبالغ المطلوبة منه.." إلا أنه تبين أن القابض لم يتول بالنسبة لكل الفصول القيام بأي عمل قاطع للتقادم مما من شأنه أن يجعل من عملية استخلاصها صعبة.

من جهة أخرى، وخلافا لما جاء بالفقرة الثانية من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية، والتي نصّت على أن "يتولى المحاسب العمومي تبليغ السند التنفيذي للمدين مع نهاية 30 يوما من تاريخ تبليغ الإعلام المذكور، تبيّن أن بلدية سيدي بوعلي لم تمر إلى الإجراءات الجبرية للاستخلاص طيلة سنة 2018. وبرّر قابض البلدية عدم قيامه بأعمال تتبّع سواء في المرحلة الودية أو المرحلة الجبرية لافتقار القباضة لعدل خزينة منذ سنة 2015 في ظل عدم استجابة الادارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص لمطالب القابض بتوفير عدل خزينة قار للقيام بالأعمال والإجراءات الضروريّة لاستخلاص الديون.

6. استخلاص مبلغ خطايا التأخير

لا تلتزم القباضة المالية بسيدي بوعلي في جميع الحالات باحتساب واستخلاص خطايا التأخير المستوجبة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية المنصوص عليها بالفصل 19 من مجلة الجباية المحلية.

7. مداخيل الأملاك البلدية العقارية

تتمثل الأملاك العقارية لبلدية سيدي بوعلي حسب البيانات المقدّمة من البلدية في 03 قطع أرض و33 محلا مسوغا و 21 عقارا شاغرا (يبلغ معين الكراء السنوي بالنسبة لهذه العقارات وفق تقديرات مصالح البلدية 22.3 أ.د.) إضافة إلى عقارات مستغلة من قبل البلدية يذكر منها سوق الجملة وروضة أطفال والمسلخ البلدي ومقرّ البلدية وبعض المباني التي تأوي عددا من المصالح البلدية.

وتجدر الإشارة أن جميع الأملاك العقارية لبلدية سيدي بوعلي غير مسجلة لدى إدارة الملكية العقارية (ما عدى قطعة أرض بمساحة 10 هكتارات).

ولم تقم البلدية بتحيين دفتر أملاكها العقارية الذي لا يشمل جملة الأملاك التي بحوزتها ولا يتضمن المعطيات الضرورية.

ولئن تم التنصيص في كل عقود الكراء على نسبة الزيادة السنوية طبقا لأحكام الفصل 25 من القانون عدد 37 لسنة 1977 المتعلّق بتنظيم العلاقة بين المسوغين والمتسوغين ومنشور وزير الداخلية عدد 6 المؤرخ في 17 فيفري 1999 حول تسويغ المحلات ذات الصبغة التجارية والصناعية والسكنية، فإن طريقة إحتساب تلك الزيادة لم تكن بالدقة المطلوبة في العديد من العقود.

8. طرح المعاليم

ينص الفصل 267 من مجلة المحاسبة العمومية على أنّه يجوز طرح الموارد التي كلّف المحاسب بجبايتها إذا ما تعذر عليه تحصيلها بعد استيفاء إجراءات الاستخلاص الضرورية، غير أنّ فحص قائمات بقايا الاستخلاص في

موفى ديسمبر 2018 بيّن وجود عدد من الفصول غير قابلة للاستخلاص بسبب توقف أعمال التتبع منذ فترة بعيدة دون أن يتولّى المحاسب اتخاذ الإجراءات الضرورية لطرحها مما يؤثر على شفافية الحسابات.

ولم تتولّ البلدية القيام بأي عملية طرح خلال سنة 2018 وذلك رغم وجود ديون غير قابلة للاستخلاص ويذكر منها ديون متخلدة بعنوان معينات أكرية تجارية استحال على المحاسب استخلاصها منذ سنوات بلغت قيمة 5,2 أ.د سنة 2001 و قيمة 9,2 أ.د سنة 2002.

9. استلزام الأملاك البلدية

تولّت بلدية سيدي بوعلي في موفّى سنة 2017 استلزام السوق الأسبوعية والمسلخ البلدي للفترة الممتدة من 1جانفي 2018 إلى 31 ديسمبر 2018 بمبلغ قدره 90.100 دينار بالنسبة للأولى و35.250 دينار بالنسبة إلى الثانية مع التنصيص صلب العقدين على مدة سريان العقد غير القابلة للتجديد.

وقد اقتضى عقدا اللزمتين دفع مبلغ ضمان نهائي يساوي ربع قيمة اللزمة وقع تأمينه لدى القابض لضمان حسن تنفيذ بنود العقد ولاستخلاص ما يمكن لصاحب اللزمة أن يكون مطالبا به.

ورغم التنصيص ضمن كراس الشروط على وجوب تسديد القسط الشهري للزمة بصفة مسبقة خلال الثلاث أيام الأولى من كل شهر فإن لزمة المسلخ البلدي شهدت تأخيرا ملحوظا في خلاصها. يذكر أن مصالح البلدية قد قامت بالتنبيه على المعني بصفة متأخرة وغير متواترة[1] رغم أن الفصل 8 من العقد ينص على وجوب التنبيه خلال السبعة أيام الأولى من الشهر. وفي حالة عدم الامتثال خلال الثمانية أيام الموالية للتنبيه تقوم البلدية باستعمال الطريقة الإدارية بإسقاط الحق والقيام بفسخ العقد.

وتسبب هذا التراخي في تنفيذ بنود اللزمة في بقاء مبلغ مستحق يقدر ب10,750 أ.د من الإستغلال ليقوم القابض بتفعيل مبلغ الضمان والذي لم يُغطِّ كامل المستحقات ليبقى مبلغ 1, 1 أ.د غير مستخلص إلى حد الآن.

10. مساعدة غير موظفة

تحصّلت بلدية سيدي بوعلي على مساعدة غير موظفة بقيمة 194 أ.د في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية كمساهمة في تمويل برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2018، وذلك بموجب الاتفاقية المبرمة مع صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية المؤرخة في 30 ديسمبر 2017.

[1] مثال: تنبيه بعدم خلاص جويلية وأوت تم بتاريخ 23 أوت 2018 وأيضا التنبيه حول الديون البالغة 11.750 أ.د تم في 3 أكتوبر و 21 ديسمبر 2018.

11. منح مسندة للجمعيات

بلغت قيمة تقديرات المنح التي حددتها بلدية سيدي بوعلي لفائدة عدد من المنظمات والجمعيات بعنوان سنة 2018 حوالي 39,4 أ.د من بينها 15 أ.د لفائدة الإتحاد الرياضي بسيدي بوعلي الذي يقوم باستغلال الملعب البلدي بصفة مجانية.

وعلى الرغم من تسجيل مخالفات تتمثل في استغلال الملعب البلدي لتحقيق أرباح عبر تأسيس أكاديمية رياضية (لا تتمتع بالشخصية القانونية) وذلك دون إعلام أو أخذ موافقة البلدية، فإن النيابة الخصوصية في مرحلة أولى والمجلس البلدي في مرحلة ثانية واصلا تمكين الجمعية من المنحة.

ويعتبر هذا التمويل مخالفا للمرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم الجمعيات (الفصل 2) وللأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 (الفصل 6) والمتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.

فبالرغم من مراسلة الكاتب العام للبلدية من جهة وأعضاء لجنة التمويل العمومي لرئيس النيابة الخصوصية في هذا الشأن لتنبيهه بعدم شرعية صرف هذه المنحة إلا أن التقرير المالي للموسم الرياضي 18/17 للإتحاد الرياضي بسيدي بوعلي كان قد تضمن مداخيل بعنوان منحة البلدية بقيمة 10,750 أ.د.

كما تبين أيضا أن المجلس البلدي قد وافق بعنوان الموسم الرياضي 19/18 على منح الجمعية تمويلا دون أن يتضمن الملف ما يبين تجاوز الإخلالات المسجلة.

ثانيا- الرقابة على النفقات

1. تقييم الانجازات مقارنة بالتقديرات

بيّنت المقارنة بين المقدّر (دون اعتبار التنقيحات) والمنجز في مستوى النفقات أنّ البلدية لم تحكم ضبط تقديراتها بالنسبة للسنة المالية 2018 حيث بلغت نسبة الانجاز 106 % من مجموع نفقات الميزانية.

ويبرز الجدول الموالي النفقات المتعلقة بالعنوانين الأول والثاني والمنجزة من قبل البلدية خلال سنة 2018.

البيان	المبلغ (أ.د)
نفقات العنوان الأول	
التقديرات	**1.464**
الانجازات	**1.458**
نسبة الانجاز (%)	**% 99.5**
نفقات العنوان الثاني	
التقديرات	**482**
الانجازات	**605**
نسبة الانجاز (%)	**% 125.5**

2. تسديد المتخلدات وخلاص الديون

بلغت الاعتمادات النهائية التي تم رصدها في إطار ميزانية 2018 لتأدية مستحقات المتعاملين مع البلدية من خواص ومؤسسات عمومية 30 أ.د ولم يتم استهلاك سوى 14,858 أ.د وذلك خاصة لتسديد متخلدات لدى الخواص بقيمة 11,118 أ.د و لفائدة الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بقيمة 2,2 أ.د وقدرت فواضل هذه الإعتمادات بحوالي 15,1 أ.د.

وبلغت ديون البلدية التي تمّ خلاصها في السنة المالية 2018 والراجعة لسنتي 2017 و2018 ما قيمته 286,8 أ.د من جملة 504,4 أ.د تعلّقت كلها بالعنوان الأول. وتقدر ديون البلدية بعنوان سنة 2016 والتي لم يتم تحملها من قبل الدولة ولم تقم البلدية بسدادها بعد ب9,3 أ.د.

وتخلّد بذمة البلدية في موفى سنة 2018 ديون بقيمة 233,4 أ.د منها 227 أ.د ديون تجاه مؤسسات عمومية و6,4 أ.د ديون تجاه خواص.

ويقدّر مجهود البلدية في مجابهة ديونها (جملة الاعتمادات المخصّصة لتسديد المتخلدات وفوائد الدين وأصل الدين / جملة موارد العنوان الأول) بنسبة 13,2%.

3. مخطط الاستثمار البلدي لسنة 2018

تبيّن من خلال فحص مخطط الاستثمار البلدي لسنة 2018 والوثائق المرفقة به تولّي بلدية سيدي بوعلي إعداد مخططها الاستثماري وفق منهجية المقاربة التشاركية وحسب الشروط المقرّرة لذلك المنصوص عليها ضمن آليات برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

وتضمن مخطط الاستثمار البلدي لسنة 2018 مشاريع ذات صبغة محلية بقيمة 164 أ.د من بينها خاصة اقتناء معدات نظافة وطرقات بقيمة 60 أ.د وأيضا القسط الثاني من مشروع تهيئة المستودع البلدي بقيمة 70 أ.د.

كما تضمن المخطط مشاريع متواصلة في طور الإنجاز بقيمة إجمالية قدرها 182 أ.د وتتمثل في القسط عدد 01 من مشروع تهيئة المستودع البلدي. أما بالنسبة لمشاريع الشراكة بين البلديات والوزارات والهياكل الأخرى فقُدّر ب62 أ.د.

ثالثا- نشر البيانات المالية للعموم

نص القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة أن كل إدارة عمومية (بما في ذلك الجماعة المحلية) مطالبة بإحداث موقع الكتروني لتمكين المواطنين من الإطلاع على المعطيات الأساسية للتصرف الإداري والمالي.

وتبيّن من خلال تفحص موقع الواب أن بلدية سيدي بوعلي لديها موقع الكتروني إلاّ أنّه لا يتضمن البيانات المالية للبلدية. وهو ما لايمكّن المواطنين من الإطلاع على الوثائق المتعلقة بالتصرف الإداري والمالي للبلدية. وبرّرت البلدية ذلك بأسباب فنية متصلة بتوطين موقع الواب لدى الوكالة التونسية للانترنات حيث تطرأ صعوبات في الدخول إلى الموقع خاصة أثناء عمليات التحيين.

التوصيات

- ✓ توصي المحكمة بضرورة التقيد بالقوانين وخاصة أحكام مجلة المحاسبة العمومية وبالتراتيب الجاري بها العمل وخاصة المتعلقة منها بمجال الماليّة العموميّة المحليّة.
- ✓ العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة المالية بسيدي بوعلي وأمانة المال الجهوية بسوسة.
- ✓ العمل على تحيين جدول مراقبة تحصيل المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية والمهنية بتضمينه المؤسسات الموجودة بالمنطقة البلدية وتحديد المبلغ الأدنى المطلوب منها وإجراء مراقبة بالاعتماد على جدول شامل للمؤسسات الخاضعة للمعلوم.
- ✓ القيام بأعمال التتبع لتحسين نسب استخلاص المعاليم على العقارات المبنية والمعاليم على العقارات غير المبنية.
- ✓ العمل على تحصيل أفضل العوائد المالية من الأملاك البلدية وذلك بمراجعة العقود القديمة وتحيين معينات الكراء وتفعيل نسب الزيادة السنوية.
- ✓ العمل على الالتزام ببنود عقود اللزمات.
- ✓ الإلتزام بالقوانين والتراتيب الجاري بها العمل عند اسناد منح للجمعيات.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
ولاية سوسة
بلدية سيدي بوعلي
عـدد 2133

من رئيس بلدية سيدي بوعلي
الى السيد:
رئيس الدائرة الجهوية لمحكمة المحاسبات بسوسة

الموضوع: حول تقرير الرقابة المالية على حسابات بلدية سيدي بوعلي لسنة 2018
المرجع : مراسلتكم الصادرة تحت عدد ص/30/12/2019 بتاريخ 2019/12/19
المصاحيب : تقرير (ملاحظات البلدية في خصوص محتوى تقرير الرقابة المالية)

وبعد، تبعا للرقابة المالية المنجزة على حسابات بلدية سيدي بوعلي بعنوان تصرف سنة 2018 ، وبعد الاطلاع على التقرير الاولي المؤرخ في 2019/12/19 والمحال علينا بمقتضى مكتوبكم المشار اليه بالمرجع اعـلاه ، أتشـرف بموافاتكم بإجابات البلدية في خصوص الملاحظات المضمنة بالتقريـر، والسـلام.

سيدي بوعلي في 26 ديسمبر 2019

رئيس البلدية

ابراهيم بوبكر

ملاحظات البلدية في خصوص التقريرالاولي للرقابة المالية على حسابات بلدية سيدي بوعلي بعنوان تصرف سنة 2018

*** اجراءات اعداد الميزانية**

تضمّن التقرير الاولي للرقابة المالية على حسابات بلدية سيدي بوعلي بعنوان تصرف سنة 2018 انه وخلافا لأحكام الفصل 13 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الاساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تم تنقيحه واتمامه بالنصوص اللاحقة ، والذي يقضي بعرض مشروع ميزانية الجماعة المحلية على انظار المجلس البلدي وجوبا خلال الدورة العادية الثالثة ، لم يتم عرض مشروع ميزانية البلدية لسنة 2018 على مداولة مجلس النيابة الخصوصية الا بتاريخ 16 ديسمبر 2018 ضمن الدورة الاستثنائية الخامسة لسنة 2017 وتولت سلطة الاشراف المصادقة عليه بتاريخ 2017/12/29 وتجدر الاشارة هنا ، الى انه ومنذ انطلاق تنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية (PDUGL) والذي يقضي بضرورة اعتماد المقاربة التشاركية في اعداد المخططات السنوية للاستثمار البلدي ، وحيث تمثل هذه المخططات التنموية السنوية تقريبا جملة اعتمادات العنوان الثاني من مشروع ميزانية الجماعات المحلية للسنة الموالية وحيث يتعذر محاسبيا ومنطقيا تمرير مشروع ميزانية بعنوانه الاول فقط على مصادقة المجلس البلدي باعتبار ان المذكرة الصادرة عن صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية تسمح بعدم تجاوز أجل 31 ديسمبر للمصادقة على مخطط الاستثمار السنوي وعلى مشروع الميزانية ، اضافة الى انه لا يمكن تحديد الاعتمادات الممكن تخصيصها للاستثمار بكل دقة (باستثناء منح التجهيز - المساعدات الموظفة وغير الموظفة- وموارد الاقتراض) في شهر جويلية وهي الفترة التي لا تتجاوز فيها عادة نسبة تحقيقات الميزانية 50% او 60% من تقديرات الميزانية الجاري تنفيذها ، مما يحول دون انجاز توقعات دقيقة فيما يتعلق بمبالغ الادخار الاداري الممكن تخصيصها او تخصيص جزء منها للاستثمار بمشروع ميزانية السنة الموالية بعد تصفية النفقات الوجوبية ، وعليه ، فإن الاشكال متعلق بعدم تلائم تقني بين النص المتعلق باجراءات اعداد الميزانية والمصادقة عليها (القانون الاساسي لميزانية الجماعات المحلية)، والنصوص المتعلقة باجراءات المقاربة التشاركية الناجزة في ضبط المخططات السنوية للاستثمار والتي ترتبط اعتماداتها بالموارد الذاتية وبموارد الاقتراض وبمنح التجهيز (مساعدات موظفة وغير موظفة تنتفع بها البلدية شريطة حصولها على 70 من 100 نقطة في تقييم الاداء من ناحية [50% من المساعدة غير الموظفة] واستجابتها للشروط الدنيا المتسوجبة من ناحية اخرى [50 % من المساعدة غير الموظفة]) ولم تكن الفترة الفاصلة بين اعلان نتائج تقييم الاداء والاعلام بمبلغ المساعدة غير الموظفة كافية لاعداد واحالة مشروع الميزانية على مجلس النيابة الخصوصية للمصادقة عليه مع اعتبار ضرورة اجراء المقاربة التشاركية والتي تنطلق من تاريخ اعلام البلدية بقيمة المساعدة غير الموظفة بعد اعلان نتائج تقييم الاداء والذي يكون عادة في اواخر شهر ماي وبداية شهر جوان.

وبناء على ما تقدم فإن الالتزام بمبدإ وحدة الميزانية وتفعيل اجراءات المقاربة التشاركية والتي هي في الاصل جوهر برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية هو ما استدعى ارجاء المصادقة على الميزانية خلال شهر ديسمبر ، وقد تمّ مبدئيا فضّ هذا الاشكال المتعلق بعدم التلائم بين النصوص بمقتضى مجلة الجماعات المحلية الصادرة بالقانون الاساسي عدد 29 لسنة 2018 والمؤرخ في 09 ماي 2018 (الفصول من 166 الى 176 والمتعلقة باجراءات الاعداد والمصادقة على الميزانية) اظافة الى منشور السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد 04 لسنة 2018 والمؤرخ في 09 اكتوبر 2018 والمتعلق بتاطير الاحكام المتصلة بالنظام المالي للجماعات المحلية المنصوص عليها بمجلة الجماعات المحلية ، حيث يتوجب عرض المشروع الاولي للميزانية على لجنة المالية والشؤون الاقتصادية ومتابعة التصرف قبل غرة سبتمبر ليعرض لاحقا على المكتب البلدي قبل يوم 20 سبتمبر فيحال الى امين المال الجهوي قبل يوم 15 اكتوبر ليتم عرض مشروع الميزانية على مصادقة المجلس البلدي قبل يوم 01 ديسمبر ، وتجدر الاشارة هنا ايضا الى ان المذكرة الصادرة عن صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والمتعلقة بالاعداد لبرامج الاستثمار البلدي التشاركي لسنة 2020 تسمح بالمصادقة على المخطط الاستثماري البلدي لسنة 2020 (وهو يمثل تقريبا جملة نفقات العنوان الثاني من ميزانية الجماعة المحلية باستثناء اصل الدين) في اجل اقصاه 2019/12/31 في حين ان الاجل الاقصى للمصادقة على الميزانية طبقا لمجلة الجماعات المحلية هو 01 ديسمبر 2019 ، وهو ما ادى الى مصادقة بعض المجالس البلدية - التي لم تنطلق في اجراءات اعداد وختم واعلان نتائج المقاربة التشاركية في الاجال القانونية بشكل يمكن من عدم تجاوز اجل 01 ديسمبر للمصادقة على برنامج الاستثمار وعلى ميزانية سنة 2020 والتي يعتبر المخطط الاستثماري جزءا منها - على موازين سنة 2020 دون تفصيل

نفقات العنوان الثاني المتعلقة بالاستثمارات المباشرة (تم تنزيلها بالفصل المتعلق بنفقات التنمية غير الموزعة حرصا على توازن الميزانية) باعتبار ارتباطها باستكمال اجراءات المقاربة التشاركية في تحديد الصيغة النهائية لبرنامج الاستثمار البلدي لسنة 2020 وخاصة ما تعلق منها بمشاريع القرب . وسيتم تفادي عدم التلاؤم المشار اليه اعلاه بين النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالاعداد والمصادقة على الميزانية وتنفيذها وختمها بصفة نهائية مع اصدار النسخة المحينة من القانون الاساسي لميزانية الجماعات المحلية ومجلة المحاسبة العمومية .

*** تحليل النفقات :**

اشار التقرير الى الاعتمادات غير المستعملة بالعنوان الثاني خلال تصرف سنة 2018 (256 أد) وهي متعلقة اساسا بالاستثمارات المخصصة لمشروع تهيئة المستودع البلدي : مشروع مبرمج لسنة 2017 واعيدت برمجته لسنوات 2018و2019 وتم اعلان طلب العروض في شانه في 3 مناسبات كانت غير مثمرة (عدم مشاركة المقاولات في طلب العروض - طلب عروض غير مثمر - تخلي المقاولة عن الصفقة قبل عقدها) ثم وبعد اعلان طلب العروض للمرة 4 خلال سنة 2018 وعقد الصفقة والشروع في الانجاز مع موفى سنة 2018 تم فسخ الصفقة خلال شهر اكتوبر 2019 لعدم ايفاء المقاولة بالتزاماتها التعاقدية والبلدية بصدد تحيين ملف طلب العروض لاعادة اعلان الصفقة قبل موفى ديسمبر 2019 (اتصلت البلدية بملف طلب العروض بعد التعديل من طرف مكتب الدراسات المكلف بتاريخ 2019/12/20) .

الرقابة على تحصيل الموارد البلدية :

*** تقييم الانجازات مقارنة بالتقديرات :**

- عدم دقة تقديرات موارد العنوان الثاني بميزانية سنة 2018 تعود اساسا الى عدم صرف المبالغ المبرمج صرفها من الاعتمادات المخصصة لمشروع تهيئة المستودع البلدي قبل نهاية تصرف سنة 2017 وهو ما لم يحدث باعتبار عدم ابرام الصفقة ، وعليه ، تم ادراج هذه المبالغ من جديد ضمن موارد العنوان 2 عند توزيع المال الاحتياطي والانتقالي خلال تصرف سنة 2018 (المبالغ المتأتية من الفوائض غير المستعملة)

اعداد جداول التحصيل :

خلافا لما تم تضمينه بالتقرير ، وفي خصوص النقطة المتعلقة بعدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2018 باعتبار تضمنه 3596 مسكنا بينما بلغ عدد المساكن المحصاة خلال عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما قدره 5691 مسكنا ، فإن جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2018 قد تضمن 3449 فصلا (عمادة سيدي بوعلي فقط أي دون اعتبار مناطق التوسع) و 3706 فصلا باعتبار المناطق المعنية بالتوسع وجداول التحصيل التكميلية لسنة 2018 وباعتماد نتائج الاحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 والتي كانت كما يلي :

الوسط	العمادة	عدد المساكن
الوسط البلدي	عمادة سيدي بوعلي	3309
المجموع : 01		3309
الوسط غير البلدي	عمادة السد القبلي	514
	عمادة السد الجوفي (السطح)	488
	عمادة الشويشة	352
	عمادة وريمة	355
	عمادة منزل المحطة	422
	عمادة المهاذبة	251
المجموع: 02		2382
المجموع :3 (2+1)		5691

فإن عدد الفصول دون اعتبار التوسع بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2018 هو 3449 فصلا اي بزيادة قدرها 140 فصلا مقارنة بنتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 والخاص بعمادة سيدي بوعلي (3309 مسكنا بالوسط البلدي حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014) أما الفارق بين مجموع الفصول المضمنة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2018 باعتبار التوسع (3706 فصلا) بجملة المساكن التي تم احصاؤها في التعداد العام للسكان والسكنى خلال سنة 2014 باعتبار الوسطين البلدي (3309) وغير البلدي (2382) و جملتها 5691 فصلا فانه عائد اظافة الى تواضع مجهود وامكانيات البلدية في تعبئة مواردها المتاحة بالمناطق المشمولة بالتوسعة الى عدم قيام المجلس الجهوي بعملية الاحصاء العشري بالعمادات الريفية التي تم ضمّها الى البلدية بداية من جانفي 2017 مع انه قد تم ختم الاحصاء مع موفى سنة 2016 اي قبل تعميم النظام البلدي ودخوله حيز النفاذ، ولم يتم مد البلدية الا بعدد محدود من الفصول المرسمة في جداول التحصيل المعدة من طرف مصالح المجلس الجهوي بسوسة للسنوات السابقة لسنة 2016 في إطار عملية التوسعة وفك الارتباط ، وعليه فإن البلدية تتولى القيام تدريجيا وفي إطار ما يتوفر لها من امكانيات ووسائل بمواصلة عملية الاحصاء خاصة بمناطق التوسع وقد بلغ عدد الفصول المحصاة اجماليا سنة 2019 ما قدره 3860 فصلا كما بلغ عدد الفصول التي سيتم ادراجها بجداول تحصيل سنة 2020 ماقدره 4051 فصلا . هذا ، وقد تم مرحليا تحديد

هدف بلوغ احصاء 1000 فصل اظافي بمناطق التوسع قبل موفى سنة 2020 وقد تم تكليف عون بهذه المهام ووضع الامكانيات اللوجستية على ذمة هذا البرنامج الذي سيتم تنفيذه من طرف مصلحة الاداءات والاستخلاصات وتنمية الموارد . (تم اصدار مذكرة عمل داخلية في الغرض)

اما في خصوص تحيين جدول المراقبة الخاص بتحصيل الحد الادنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية او التجارية او المهنية فإنه سيتم الحرص بداية من سنة 2020 على عملية تحيين المعطيات بالاستناد على السجل الوطني للمؤسسات وعلى الاحصاء الميداني وعلى القائمات التفصيلية الشهرية لعمليات التحويل الراجعة بالنظر للبلدية لإعداد جدول تحصيل الفارق وتنقيله وتحديد الحالات التي تستوجب استخلاص معلوم اضافي باعتبار الحد الادنى المستوجب . (تم اصدار مذكرة عمل داخلية ومكاتبة قابض المالية محتسب البلدية في الغرض)

*** تثقيل جداول التحصيل :**

تمت احالة جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية الى قابض المالية محتسب بلدية سيدي بوعلي بعد الاجال القانونية (2019/01/21) وتعود اسباب التأخير الى اعتماد تطبيقة التصرف في موارد الميزانية (GRB) بدلا عن تطبيقة (جباية) بداية من اعداد جداول تحصيل سنة 2018 (صعوبات فنية ولوجستية مرتبطة بالمركز الوطني للاعلامية اساسا و بتمكن الاعوان من استعمال المنظومة و قد تم تجاوز هذه الاشكالات) وستتم احالة جداول التحصيل الخاصة بسنة 2020 الى السيد قابض المالية للتثقيل قبل يوم 2020/01/01 .

*** اجراءات الاستخلاص :**

تم التنسيق مع السيد قابض المالية محتسب البلدية قصد تفعيل اجراءات التتبع ودفع نسق الاستخلاص المتعلق بالتثقيلات الخاصة بالمعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية وكراء العقارات غير ان عدم وجود مأمور مصالح مالية على ذمة القباضة المالية بسيدي بوعلي حال دون اجراء ما يتعين في الغرض مع الاشارة وانه قد تم خلال سنة 2017 اعتماد بطاقات الالزام التي ادت الى نتائج طيبة على مستوى الاستلاخصات.

*** مداخيل الأملاك البلدية العقارية :**

تسجيل الاملاك البلدية : سيتم عرض الموضوع على انظار لجنة الشؤون الادارية واسداء الخدمات في أقرب الآجال باعتبار اختصاصها بهذا الموضوع بمقتضى النظام الداخلي للمجلس البلدي بسيدي بوعلي وذلك بالتنسيق مع لجنة المالية والشؤون الاقتصادية ومتابعة التصرف لتخصيص الاعتمادات اللازمة لتسجيل الاملاك البلدية غير المسجلة بداية من تصرف سنة 2020 ولو مرحليا وفي حدود امكانيات الميزانية (تم رفع مذكرة في الغرض الى السيد رئيس المجلس البلدي) كما تم الشروع ومنذ اتصال البلدية بتقرير دائرة المحاسبات بتحيين دفتر الاملاك العقارية وتضمينه جميع المعطيات اللازمة (تم اصدار مذكرة عمل داخلية في الموضوع) . اما احتساب نسبة الزيادة السنوية في قيمة عقود التسويغ فإن يتم طبقا لأحكام منشور وزير الداخلية عدد 06 المؤرخ في 17 فيفري 1999 اما في خصوص ما قد يكون تسرب من اخطاء حالت دون احتساب نسبة الزيادة بالدقة المطلوبة فإنه سيتم إعادة تدقيق هذه العقود في إطار لجنة مشتركة تضم رؤساء اللجان البلدية المعنية ومصلحة الاداءات والاستخلاصات وتنمية الموارد ومصلحة الملك البلدي والنزاعات والشؤون العقارية و قابض المالية محتسب البلدية على ان تختم اللجنة اشغالها وترفع تقريرها الى السيد رئيس المجلس البلدي قبل موفى شهر جانفي 2020 (تم اصدار مذكرة عمل داخلية في الموضوع واحالة مشروع القرار الى السيد رئيس المجلس البلدي).

*** طرح المعاليم :**

تم توجيه مراسلة للسيد قابض المالية محتسب البلدية قصد مدّ البلدية بقائمة في بقايا الاستخلاص الى موفى ديسمبر 2019 والتي تعذر عليه تحصيلها بعد استيفاء اجراءات الاستخلاص والتتبع الضرورية.

*** استلزام الاملاك البلدية :**

سيتم العمل بداية من تصرف سنة 2020 على الالتزام الدقيق بمقتضيات كراسات الشروط الخاصة باستلزام المعاليم المستوجبة بالاسواق والمسالخ البلدية فيما يتعلق باصدار التنابيه لعدم الخلاص الشهري في الاجال المنصوص عليها بعقود استلزام المرافق العامة (تم توجيه مذكرة داخلية في الغرض) .

*** منح مسندة للجمعيات :**

اشار تقرير التفقد المالي لحسابات البلدية بعنوان سنة 2018 الى تمكين جمعية الاتحاد الرياضي بسيدي بوعلي من تمويل عمومي من ميزانية البلدية على الرغم من مخالفة الجمعية المذكورة لقانون الجمعيات وللأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 والمتعلق بضبط معايير واجراءات وشروط اسناد التمويل

العمومي للجمعيات (استغلال الملعب البلدي لتحقيق أرباح عبر تأسيس أكاديمية رياضية – لا تتمع بالشخصية القانونية وذلك دون اعلام او أخذ موافقة البلدية) ، وقد تمت مكاتبة جمعية الاتحاد الرياضي بسيدي بوعلي في الغرض واشعارها بان عدم تسوية الوضعية القانونية للاكاديمية الرياضية لكرة القدم وعدم حصولها على الموافقة المسبقة للبلدية سيحول دون تمكينها من تمويل عمومي من ميزانية البلدية و التزمت الهيئة المديرة للجمعية في شخص رئيسها بتاريخ 2019/12/25 بتسوية الوضعية القانونية للاكاديمية الرياضية قبل موفى ديسمبر 2019 .

* تسديد المتخلدات :

لم يتسن اثناء تنفيذ ميزانية سنة 2018 تسديد كامل مبالغ الديون المتخلدة بذمة البلدية لفائدة المؤسسات الخاصة والعمومية و المبرمجة بالميزانية الاصلية دون اعتبار التعديلات للاعتبارات التالية :

- عدم التأشير على التعهد بالنفقة من طرف مراقب المصاريف العمومية لغياب بعض المؤيدات الاصلية لتصفية النفقة (ديون راجعة للديوان الوطني للتطهير بعنوان سنة 2009 ومستشفى سهلول بعنوان سنوات 2016/2009)
- عدم امضاء محاضر الاعتراف بالدين في الآجال من طرف عدد من المؤسسات العمومية (اتصالات تونس)
- عدم قيام الاطراف الدائنة بتثقيل الدين في الآجال لدى قابض المالية محتسب البلدية (وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي : اشغال وقتي للملك العمومي البحري)
- عدم تسوية الوضعية الجبائية لعدد من المؤسسات الخاصة (casa confection) رغم حصول البلدية على تاشيرة اقتراح التعهد بالنفقة .

* نفقات منجزة بعد 15 ديسمبر :

قامت البلدية بعقد نفقات بعد تاريخ 15 ديسمبر 2018 كما يظهره الجدول المصاحب والملحق بالتقرير ، غير ان أغلب هذه النفقات تم إصدار اقتراح التعهد بها للتأشير عليها من طرف مصالح رقابة المصاريف العمومية قبل يوم 2018/12/15 باستثناء 02 نفقة متعلقة باقتناء مبيدات حشرات (اقتراح تعهد عدد 155 صادر بتاريخ 2018/12/26) وتعهد وصيانة وسائل النقل (اقتراح تعهد عدد 202 صادر بتاريخ 2018/12/26) و متخلدات تجاه الخواص (اقتراح تعهد صادر تحت عدد 197 بتاريخ 2019/12/17) وهي نفقات تأكدت وجوبية وضرورة عقدها خارج الآجال المنصوص عليها بالفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية باعتبارها متعلقة بتسديد الديون وبالنفقات الدورية الضرورية للصيانة (vidange) وستعمل البلدية على تفادي هذا الاخلال بداية من تصرف سنة 2020 (تم اصدار مذكرة عمل داخلية في الغرض).

تحميل النفقة	موضوعها	اقتراح التعهد			طلب التزود		الامر بالصرف		
		العدد	المبلغ	التاريخ	العدد	التاريخ	العدد	المبلغ	التاريخ
01.22.03.302	اقتناء مبيدات حشرات	155	488,750	2018/10/26	1	2018/12/18	07	488,750	2018/12/31
02.10.02.201	تعهد وصيانة وسائل النقل	202	182,358	2018/12/26	69	2018/12/28	128	182,358	2018/12/31
02.10.02.201	تعهد وصيانة وسائل النقل	193	3201,283	2018/12/13	74	2018/12/31	134	3201,283	2018/12/31
02.10.02.201	تعهد وصيانة وسائل النقل	194	428,455	2018/12/13	72	2018/12/31	136	428,455	2018/12/31
02.10.02.201	تعهد وصيانة وسائل النقل	192	726,610	2018/12/13	71	2018/12/31	139	726,610	2018/12/31
02.10.02.201	تعهد وصيانة وسائل النقل	195	1345,898	2018/12/13	73	2018/12/31	135	1345,898	2018/12/31
21.80.02.201	متخلدات تجاه الخواص	197	2874,000	2018/12/17	75	2018/12/19	130	2874,000	2018/12/31

* نشر البيانات المالية للعموم :

يتم تحيين موقع الواب الخاص بالبلدية لتمكين العموم من الاطلاع على المعطيات الاساسية للتصرف الاداري والمالي وتنزيل الوثائق المنصوص عليها بالقرار المشترك لوزيري الشؤون المحلية والبيئة ووزير المالية المؤرخ في 25 ديسمبر 2018 والمتعلق بضبط مقاييس تقييم اداء الجماعات المحلية ، غير انه ولأسباب فنية متصلة بتوطين موقع الواب لدى الوكالة التونسية للانترنات تطرأ أحيانا صعوبات في الدخول الى الموقع وخاصة اثناء عمليات التحيين وقد تمت مراسلة الجهة المعنية في الموضوع سابقا ويتم العمل حاليا على فض هذا الاشكال الفني نهائيا.

سيدي بوعلي في 2019/12/26

رئيس البلدية

ابراهيم بوبكر

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الإستخلاص
القباضة المالية بسيدي بوعلي

سيدي بوعلي في 25 ديسمبر 2019

إلى السيد رئيس الدائرة الجهوية لمحكمة المحاسبات بسوسة

الموضوع : الرد على تقرير الرقابة المالية لبلدية سيدي بوعلي بعنوان تصرف سنة 2018

و بعد،

حيث ورد بالتقرير المشار إليه أعلاه بعض الملاحظات في علاقة بالمهام الموكولة لقابض المالية و في ما يلي بعض التوضيحات، مع ملاحظة عامة بأنني توليت مباشرة مهامي كقابض مالية بسيدي بوعلي بتاريخ 10 سبتمبر 2019.

أولا، في ما يخص التأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية البالغ 117 يوما فإن ذلك عائد، كما أفدتم بالجدول المصاحب، لتراكم التأخير من طرف البلدية و القباضة المالية و أمانة المال الجهوية بسوسة. و قد وقع التقليص في هذا التأخير سنة 2019. كما تم التنسيق مع الكاتب العام لبلدية سيدي بوعلي على أن يتم الإلتزام بتاريخ 01 جانفي بداية من سنة 2020.

ثانيا، في ما يخص عدم قيام قابض المالية بأعمال تتبع سواء في المرحلة الودية أو المرحلة الجبرية و بالتالي عدم قطع التقادم بالنسبة للفصول المثقلة طيلة سنة 2018 ، في خلاف لمقتضيات الفصل 28 من مجلة المحاسبة العمومية، أحيط سيادتكم علما أن القباضة المالية بسيدي بوعلي تفتقر لعدل خزينة منذ سنة 2015.

وبالرغم من عديد المراسلات الصادرة عن القباض للإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الإستخلاص حول ضرورة تدعيم القباضة المالية بسيدي بوعلي بعدل خزينة قار للقيام بالأعمال و الإجراءات الضرورية لإستخلاص الديون فإنه لم تتم الإستجابة من طرف الإدارة (بعدم الرد كتابيا على كل تلك المراسلات) و معللة ذلك بغياب الإنتدابات في هذا السلك.

و قد كلف أمين المال الجهوي بسوسة بداية من شهر ديسمبر 2018 عدلي خزينة تابعين للقباضة المالية بالقلعة الكبرى بالقيام بأعمال التتبع يوما في الأسبوع إلا أن المردودية لم تكن بالمستوى المأمول نظرا لغياب وسيلة تنقل في عديد الأحيان و الإقتصار على الديون التابعة للدولة بالنظر للعدد الكبير من التثقيلات و توقف عمليات التتبع في هذا الصدد منذ فترة طويلة.

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الإستخلاص
القباضة المالية بسيدي بوعلي

سيدي بوعلي في 25 ديسمبر 2019

ثالثا، حيث ورد بالتقرير المشار إليه أعلاه أن القباضة المالية بسيدي بوعلي لا تلتزم في جميع الحالات باحتساب واستخلاص خطايا التأخير المستوجبة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية المنصوص عليها بالفصل 19 من مجلة الجباية المحلية. و هو ما دأب عليه جل القباض الذين تعاقبوا على القباضة المالية. و ذلك راجع ربما إلى إعتماد الإستخلاص اليدوي للمعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية و ما يطرحه من إشكاليات في عملية إحتساب خطايا التأخير خاصة بالنظر إلى تعدد الفصول المثقلة.

ولتجاوز هذا الإخلال قمنا بداية من سنة 2019 بإعتماد المنظومة الإعلامية للتصرف في المقابيض GRB و التي تقوم بالإحتساب الآلي لخطايا التأخير في الإستخلاص.

رابعا، حول عملية إحتساب الزيادة السنوية لعقود تسويغ المحلات ذات الصبغة التجارية والصناعية والسكنية، و التي ورد بالتقرير أنها لم تكن بالدقة المطلوبة في بعض العقود فذلك ربما كان ناتج عن سهو أو خطأ في طريقة الإحتساب خاصة و أن العديد منها تم إبرامها منذ مدة طويلة نسبيا علما و أنه سيتم تلافي هذه الأخطاء مستقبلا بمراجعة جميع الفصول في هذا الشأن.

قابض المالية بسيدي بوعلي

محمد حميصة